مركز حرمون
للدراسات المعاصرة
Harmoon Center
For Contemporary Studies

المقاصد المستقبلية للنازحين السوريين

ترجمة: أحمد عيشة

ترجمات

مركز حرمون للدراسات المعاصرة:

مركز حرمون للدراسات المعاصرة، مؤسّسة بحثية مستقلة غير ربحية، تُعنى بإنتاج الدراسات والبحوث السياسية والاجتماعية والفكرية المتعلقة بالشأن السوري والصراع الدائر في سورية وعليها، وسيناريوهات المستقبل، كما تهتم بالقضايا العربية والإقليمية.

قسم الدراسات:

يُقدِّم هذا القسم الدراسات العلمية والموضوعية التي تناقش القضايا السورية الأساسية، وتعالج المشكلات الرئيسة، وتقترح الحلول والبدائل المناسبة، وهو مسؤول عن إنتاج المواد البحثيّة العلمية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والثقافية والتربوية، التي تستند إلى جهدٍ بحثيّ أصيل ورصين يتوافق مع أصول العمل البحثيّ العلمي.

يحرص قسم الدراسات على تقديم قراءات للواقع الراهن، ويضع على جدول أعماله إنتاج دراسات من الفئات البحثية كافة، بهدف إعادة بناء المنظومة الفكرية والسياسية والقانونية والثقافية والتربوية في سورية المستقبل، ويستكشف التأثيرات المتبادلة بين السياسة والاقتصاد والقانون والمجتمع والفكر، ويبحث في تأثيرات الحرب السورية وسبل تجاوزها في المستقبل في نظام ديمقراطي تعددي تداولي.

المقاصد المستقبلية للنازحين السوريين

*- الآراء الواردة في هذا التقرير لا تعبر بالضرورة عن رأي المركز ومواقفه من القضايا المطروحة

اسم المادة الأصلي	FUTURE INTENTIONS OF SYRIAN IDPs
الكاتب	Humanitarian Needs Assessment Programme، برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية في سورية.
مكان النشر وتاريخه	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، OCHA، شباط 2022
الرابط	https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/humanitarian-needs-assessment-programme-hnap-syria-future-intentions
عدد الكلمات	
ترجمة	وحدة الترجمة/ أحمد عيشة

المحتويات

نظرة عامة على نيات/ مقاصد النازحين داخل سورية وجمع البيانات 5
النتائج الأساسية 6
المنهجية 7
خلفية النزوح 9
النيات المستقبلية 15
سبب النيات المستقبلية 17
الأمان والتماسك المجتمعي 18
سبب النزوح 23
الاحتياجات ذات الأولوية/ المفضلة والوصول الهادف 27
محاولة العودة 30
النزوح بين المناطق 31
مستقبل النزوح 32

نظرة عامة على نيات/ مقاصد النازحين داخل سورية وجمع البيانات

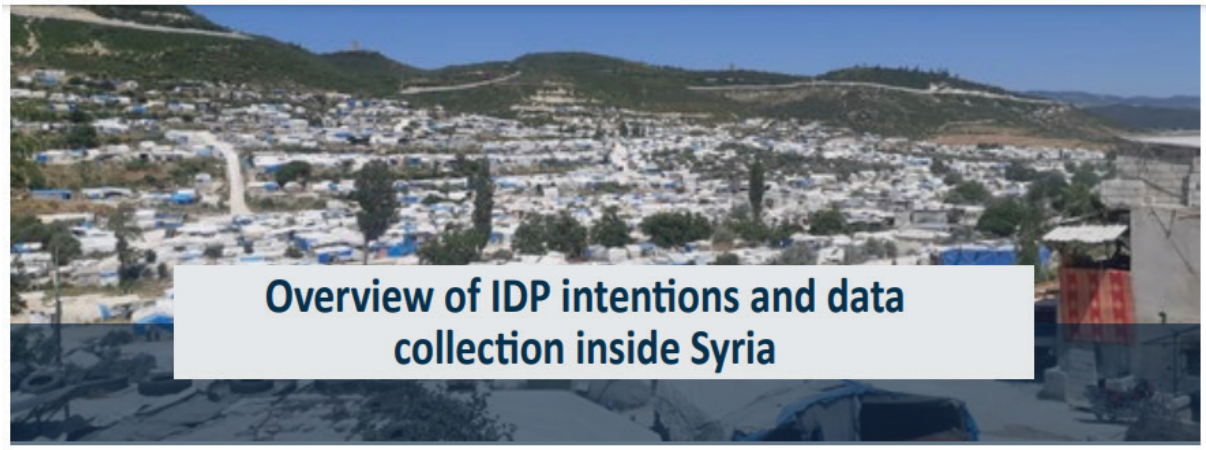

على مدى عشرة أعوام، منذ بداية أكبر أزمة نزوح بعد الحرب العالمية الثانية، ما يزال نصف سكان سورية تقريبًا (قبل اندلاع الصراع) في حالة نزوح. (6,6) مليون نازح منهم في الخارج، و(6,7) مليون نازح في جميع أنحاء سورية. (4) من أصل (5) نازحين سوريين، تقريبًا، نزحوا مدة استمرت أكثر من خمسة أعوام، وقليل منهم يخطط للعودة إلى موطنه/ مكانه الأصلي.

أُجبِر ملايين السوريين على الفرار من مواطنهم الأصلية، للنجاة من الصراع المتمدد، وما يزال هذا الصراع مستمرًا في عدد من المناطق. ومع ذلك، أدى الافتقار إلى الحلول التي تحافظ على الحياة إلى أن يصبح العوز الاقتصادي أحد أبرز العوامل التي دفعت أكثر من مليون شخص إلى نزوحهم الأخير. يبدو أن دورة النزوح لا نهاية لها البتة. غالبًا ما يتطلب اضطرار المرء إلى النزوح من مكانه الأصلي التخلّي عن جزء كبير من رأس مال الأسرة، من ضمن ذلك الروابط الاجتماعية وسبل العيش والأصول المفيدة والممتلكات وحتى الوصول إلى الخدمات، حيث (88) في المئة من الأسر التي نزحت (4) مرات أو أكثر، ليس لديها دخل كافٍ لتلبية احتياجاتها الأساسية.

سواء كان النزوح بسبب مخاوف أمنية، أم بسبب الحصول على دخل كاف، فإن الدافع الأساسي للنزوح يتعلّق بتحقيق الحد الأدنى من معايير البقاء الأساسية. يوضح هذا التقرير أن النازحين ما يزالون يتعرضون لمخاطر السلامة والأمن، إضافة إلى نقاط الضعف المعقدة المرتبطة بالنزوح المطوّل. وكلما طالت مدة النزوح، زاد احتمال مواجهة النازحين للحرمان الاجتماعي والاقتصادي الخطر.

للتوسع في البحث الحالي المتعلق بالنزوح والتخطيط الحركي المستقبلي، يُحلل هذا التقرير كلًا من التاريخ والظروف الحالية للنازحين داخليًا، من حيث صلتها بالنيّات المستقبلية. وينجز ذلك من خلال التحقيق في مكان المنشأ، ودوافع النزوح، والظروف الحالية في النزوح، والدافع المبلغ عنه لتخطيط التنقل المستقبلي.

النتائج الأساسية

1. أربعة من أصل خمسة (78 في المئة) من جميع الأسر النازحة داخليًا نزحت لمدة (5) أعوام على الأقل. فكلما طالت مدة بقاء الأسرة في حالة نزوح، قلّ احتمال التفكر في تصورات السلامة في المجتمع المضيف.

2. تبدو العلاقات بين النازحين داخليًا والمجتمع المضيف إيجابية بشكل عام، لا سيما في شمال غرب سورية، وهي المنطقة التي تضم أعلى نسبة من النازحين داخليًا، مع ما في ذلك من أعباء. ومع ذلك، فإن التقارير المتزايدة عن التوترات بخصوص سبل العيش مقلقة، حيث يستمر الاقتصاد في التدهور.

3. يخطط (3) في المئة فقط من جميع النازحين داخليًا للعودة إلى مواطنهم الأصلية، في الأشهر الـ (12) المقبلة، وغالبية هؤلاء تدفعهم الحاجة إلى استعادة الأملاك أو حمايتها، ثم الرغبة في لمّ الشمل مع أفراد الأسرة.

4. يؤدي النزوح إلى خسارة كبيرة لرأس المال الاقتصادي والاجتماعي والأمني. لذلك، قد لا تكون الأسر الضعيفة بالفعل قادرةً على تحمّل أخطار النزوح. وقد يؤدي عدم القدرة على الفرار إلى تعريض هذه المجموعة، التي هي معرّضة بالأساس للخطر، إلى صراعات إضافية، وإلى آثار ثانوية، مثل الذخائر غير المنفجرة وتدمير البنية التحتية وغياب الخدمات، وهو ما قد يُقوّض تكيّف المجموعة وصمودها أكثر.

5. محاولات العودة هي حالات، حيث تعود فيها العائلات إلى مجتمعها الأصلي لمدة شهر على الأقل، لتنزح من جديد. حوالى ربع النازحين داخليًا (24 في المئة) عاد من عائلتهم فرد واحد على الأقل، إلى موطنهم الأصلي، وبقي مدة شهر واحد على الأقل، ثم نزح من جديد.

المنهجية

في أيلول/ سبتمبر 2021، أجرى برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية (HNAP) مسحًا ديموغرافيًا للعائلات النازحة داخليًا في جميع محافظات سورية الأربعة عشر. ونُفذ العمل الميداني من خلال مقابلات وجهًا لوجه، أجرتها فرقٌ ميدانية ذات خبرة في برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية، درّبها خبراء في جمع البيانات على الدراسات الاستقصائية المشفرة. وباستخدام مجموعة أدوات كوبو Kobo (مجموعة من الأدوات لجمع البيانات الميدانية لاستخدامها في البيئات الصعبة وأماكن الأزمات الإنسانية)، جمعت الدراسة بيانات عن المؤشرات الديموغرافية والاجتماعية - الاقتصادية الرئيسة التي تمثل البلد والمحافظة والمنطقة الفرعية.

حصلنا على إطار العيّنة من قائمة المواقع (المرمزة) التي حدثها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) في آب/ أغسطس 2020، وحصلنا على أرقام السكان المشردين داخليًا من أساس السكان، في برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية الذي حُدّث في آب/ أغسطس 2021. وقدّرت الأسر المشردة داخليًا، بالنظر إلى متوسط حجم الأسرة البالغ (5) أفراد في جميع أنحاء البلد. وفي المجموع، بلغ إطار العينة المدروسة (6,671,715) فردًا و(1,334,343) أسرة مشردة داخليًا، تعيش في (231) منطقة فرعية. وبناءً على ذلك، اختيرت عينة عشوائية طبقية من (17,225) أسرة مشردة داخليًا لإجراء مقابلات معها، وقيّم منها (17,810) عينة في نهاية المطاف، يمثلون السكان النازحين السوريين في مستوى المناطق الفرعية، مع فاصل ثقة (95) [هو نطاق من التقديرات لثابت/ بارامتر غير معروفة. يُحسب فاصل الثقة عند مستوى ثقة معين؛ ومستوى الثقة بنسبة 95 في المئة هو الأكثر شيوعًا]، وعند هامش خطأ (10) في المئة (هو إحصاء يعبّر عن مقدار خطأ أخذ العينات العشوائي في نتائج المسح. كلّما زاد هامش الخطأ، قلّت الثقة في أن نتيجة الاستطلاع ستعكس نتيجة التعداد السكاني لجميع السكان). حصلنا على العدد الإجمالي للمقابلات لكل موقع عن طريق أخذ عينات عشوائية من المواقع لكل طبقة، بما يتناسب مع حجم النزوح. اختيرت منهجية تناسب الطبقة مع الحجم، بسبب الجدوى اللوجستية وكذلك لتقليل عدد الأسر التي أخذِت عينات منها، وعدم اليقين المرتبط بأثر التصميم (هو النسبة بين الفروق لاثنين من التقديرات وبعض بارامترات العينة).

حُسِبت المعاملات/ التأثيرات بالرجوع إلى التقديرات السكانية في مستوى المناطق الفرعية. وحُسِبت تأثيرات التصميم على أنها عكس احتمال إدراج/ تضمين كل أسرة. وعُدِّلت هذه المعاملات لتمثيل عدد سكان الأسر بالضبط التي تعيش في كل منطقة فرعية.

الأرقام الواردة في التقرير هي تقديرات سكانية مرجّحة، أي إنها تمثل السكان المرجعيين لا العينة السكانية. تعتمد الأرقام الخاصة بالأعضاء الغائبين على استدعاء الأسر التي قابلناها، وعلى هذا النحو، قد لا تكون ممثلة لجميع السكان الغائبين.

لإعلام الشركاء الإنسانيين بشكل أفضل بناءً على مناطق عملياتهم، يشير برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية إلى المناطق الآتية من سورية: وسط سورية وجنوبها، شمال سورية، شمال غرب سورية وشمال

شرق سورية [1]. لا تعني الحدود والمساحات والأسماء الموضحة والتسميات المستخدمة في هذا التقرير تأييدًا أو قبولًا رسميًا لها. يشار إلى هذه التعيينات بوصفها منطقة مراقبة لبرنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية لخطوط من أجل تفسير أفضل للتشابه المقارن للظروف والوصول إلى الخدمات داخل الحدود المعينة، إضافة إلى منهجية أخذ العينات المستخدمة في أثناء جمع البيانات[2]. والمنهجية الكاملة متاحة عند الطلب.

(1) - لا تعني الحدود الجغرافية المستخدمة الموافقة أو القبول الرسمي من قبل برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية.

(2) - قدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) قائمة المواقع واستُكملت بقائمة المخيمات الخاصة بتنسيق إدارة المخيمات في شمال غرب وشرق سورية.

خلفية النزوح

هُجِّر أكثر من (6,7) مليون شخص في عموم سورية. يعيش (20) في المئة منهم حاليًا في مخيمات متوزعة في مناطق شمال غرب سورية وشمالها وشمال شرقها، أما الـ (80) في المئة المتبقية فيعيشون في مناطق سكنية. في حين أن شمال غرب سورية تؤوي ما يزيد قليلًا على نصف المعدل الإجمالي للنازحين داخليًا، مقارنة بـ وسط سورية وجنوبها، فإن هذه المساحة المحدودة جدًا من الأرض تحملت عبئًا كبيرًا من العنف المرتبط بالصراع في الأعوام الماضية، وتستضيف (69) في المئة من إجمالي السكان النازحين داخليًا في المخيمات من سورية كلها. ولأن الأعمال العدائية الإقليمية لا تُظهر أي علامة على التراجع، فمن المتوقع أن يستمر النزوح الداخلي في شمال غرب سورية في الزيادة، وأن تتضاعف نقاط الضعف لدى السكان المعرضين للخطر بالفعل. يستضيف شمال شرق سورية أيضًا (14) في المئة من جميع النازحين داخليًا، بينما يستضيف شمال سورية حوالى (9) في المئة منهم. تلعب منطقة المنشأ دورًا مهمًا في تحديد تكوين المجتمع، بدلًا من النزوح، وتحكي أيضًا عن نيات التنقل المستقبلية، من ضمن ذلك البقاء في مكان النزوح أو أي حركة عودة محتملة. بالنسبة إلى كثيرين، العودة ليست خيارًا.

والأغلبية العظمى من النازحين داخليًا في سورية هم من وسط سورية وجنوبها (84 في المئة). (12) في المئة من كل من شمال غرب وشمال شرق سورية (6 في المئة لكل منهما)، تليها (4) في المئة من شمال سورية. نظرًا إلى ارتفاع معدل النزوح من مناطق وسط سورية وجنوبها، فإن أعلى نسبة من جميع النازحين داخليًا في كل منطقة هي من وسط سورية وجنوبها. يؤثر مكان المنشأ كذلك في متوسط طول مدة النزوح وديناميات الصراع لتحديد مدى تعرض الأسرة للصدمات المستمرة والظروف الاقتصادية والنيّات المستقبلية.

التدفق من منطقة المنشأ إلى المكان الحالي للنزوح (٪ sHH PDI)

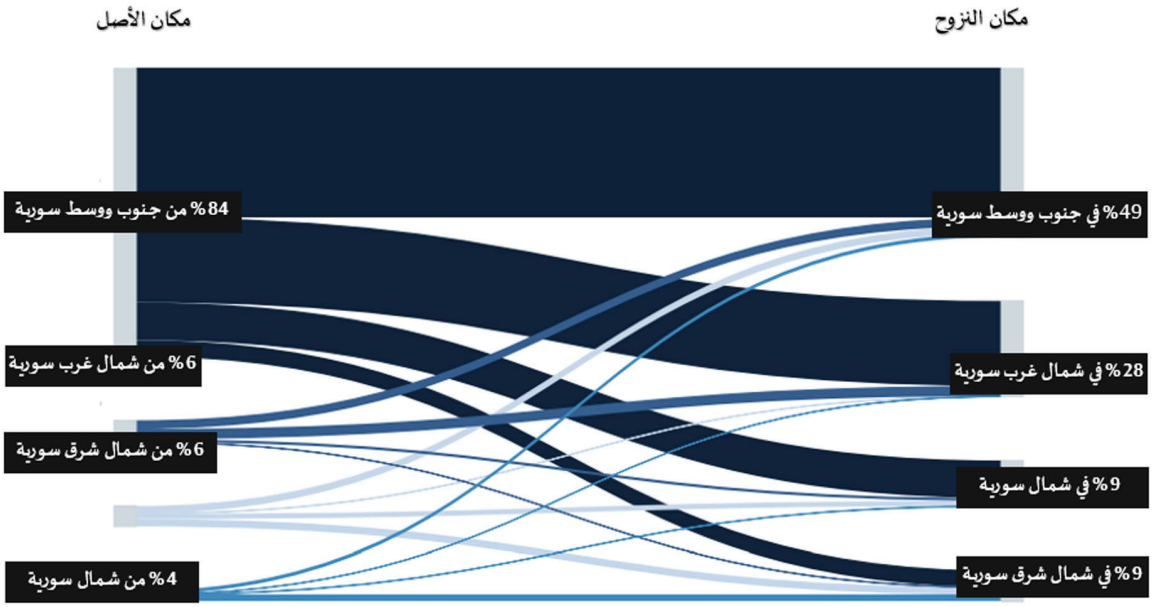

على الرغم من أن هذا التقرير يركز في المقام الأول على النيّات المستقبلية للنازحين داخليًا، فمن الضروري أولًا فهم الصورة غير المتجانسة/ المتنوعة للنازحين، وكيفية تأثير ظروف النزوح في العمل المستقبلي. تتضح العلاقة الجوهرية بين الجدول الزمني للنزوح وديناميات الصراع في مجمل التقرير. لذلك، تتطلب الغايات العسكرية والجيوسياسية الكثيرة الموجودة في عموم سورية فهمًا أكثر عمقًا لكل من منطقة المنشأ والجدول الزمني للنزوح، لإثراء أي مناقشة حول حركية العودة المحتملة.

من خلال التحقيق في ظروف النزوح متعددة الأوجه والجوانب، من الممكن فهم الاحتياجات الفريدة للنازحين داخليًا في أثناء النزوح، والكشف عن الظروف غير المتجانسة/ المتنوعة المطلوبة لتلبية الحد الأدنى من معايير العودة. على سبيل المثال، (60) في المئة من النازحين الذين أتوا من شمال سورية موجودون حاليًا في شمال شرقها. وفي الوقت نفسه، يحتفظ شمال شرق سورية بأعلى نسبة من النازحين داخليًا الذين نزحوا منذ (3-5) أعوام مضت (41 في المئة مقارنة بالمعدل الوطني 12 في المئة)، وهو ما يتزامن مع تصاعد العمليات العسكرية في الشمال في عام 2016[3]. وعلى هذا النحو، تختلف حلول العودة لهذه المجموعة السكانية بشكل كبير عن أولئك الذين فرّوا من مختلف العمليات السياسية والعسكرية التي حدثت في المناطق المجاورة.

بالتوافق مع أعوام التحليل السابقة، فإن الأغلبية العظمى (4 من 5) أسر نازحة داخليًا بقيت في حالة نزوح مدة 5 أعوام على الأقل. و(12) في المئة نزحوا بين (3 و5) أعوام، و (10) في المئة نزحوا مدة (1-3) أعوام. وأقل من (1) في المئة، أو ما يقدر بنحو (650) أسرة، نزحت خلال العام الماضي. تشير المعدلات المرتفعة للنزوح المطوّل إلى استمرار غياب خيارات عودة قابلة للتطبيق، وقد تشير إلى تشتيت دائم للسكان.

(3) - Reuters. "Timeline: Turkey's military operations in Iraq and Syria". October 11, 2019.

في وسط سورية وجنوبها، شُرِّد (95) في المئة من جميع المشردين داخليًا مدة (5) أعوام أو أكثر، تليها شمال غرب سورية، حيث شرِّد (65) في المئة، و (58) في المئة في شمال سورية، و(48) في المئة في شمال شرق سورية. كان نصيب المخيمات من المشردين داخليًا منذ 5 أعوام أو أكثر نحو (62) في المئة منهم. وتزيد نسبة المشردين داخليًا مدة (5) أعوام أو أكثر في شمال غرب سورية (66 في المئة)، و(63) في المئة في شمال سورية مقارنة بـ (32) في المئة فقط من المشردين داخليًا في شمال شرق سورية. يثير معدّل المشردين داخليًا الذين شردوا أكثر من عام ويقيمون في مساكن مؤقتة، مثل الخيام، القلق، ويشير إلى ارتفاع معدلات عوامل الضعف بين هذه الأسر.

كلما طالت مدة بقاء الأسرة في حالة نزوح، زاد احتمال تعرضها لعمليات نزوح عدة، إضافة إلى المخاطر الخارجية التي قد تقوّض قدرتها على الصمود في وجه الصراع المستمر والصدمات الاقتصادية. في الواقع، إن ربع الأسر (25 في المئة) التي نزحت مدة (5) أعوام أو أكثر معرّضة لخطر كبير، مقارنة بـ (16) في المئة فقط من أولئك الذين نزحوا لأقل من (3) أعوام[4].

يحتفظ المشردون داخليًا لمدة (5) أعوام أو أكثر بأعلى نسبة من المقيمين في منازل نهائية (77 في المئة)، مقارنة بـ (60) في المئة ممن نزحوا بين (3 و5) أعوام، و(46) في المئة ممن نزحوا مدة (3-1) أعوام. نحو ثلثي (62 في المئة) النازحين خلال العام الماضي يقيمون في خيام، يليهم (31) في المئة نازحون بين (1 و3) أعوام، و(17) في المئة من النازحين مدة (5-3) أعوام، و(10) في المئة فقط من النازحين مدة (5) أعوام أو أكثر.

تظهر الأسر التي نزحت أخيرًا النتيجة الاقتصادية المرتبطة بالنزوح. يعيش 36 في المئة من أولئك الذين نزحوا خلال الأعوام الثلاث الماضية بشكل خطر تحت سلة الإنفاق الأدنى للبقاء، مقارنة بـ(13) في المئة فقط من الأسر التي نزحت مدة (5) أعوام أو أكثر. على الرغم من ذلك، قلة منهم محصنة ضد الأزمة الاقتصادية. يعيش (92) في المئة من النازحين لأكثر من (5) أعوام في فقر مدقع، مقارنة بـ (95) في المئة من أولئك الذين نزحوا خلال الأعوام الثلاث الماضية [5]،[6].

(4) - قدِرت عوامل الضعف كمؤشر مركب، مع الأخذ في الحسبان المؤشرات التي تزيد من أخطار الأسرة، قياسًا إلى العوامل الخارجية. وحدِّد تعرض الأسرة للمخاطر وفقًا لمدى تجلي معايير الضعف بينها. ثُقِّلت الدرجات ولخِصت ورتبت وفقًا لذلك. لمزيد من المعلومات حول الأعباء والعملية التي تم من خلالها تعيين الأعباء، تواصل مع برنامج الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية: hnap-syria@un.org

(5) - حُسبت تصنيفات الفقر لسلة البقاء والحد الأدنى للإنفاق في مستوى الأسرة باستخدام قيم سلات البقاء والحد الأدنى للإنفاق التي حصلنا عليها من بيانات مراقبة السوق REACH. حسبت قيم سلات البقاء والحد الأدنى للإنفاق فقط لشمال غرب سورية وشمال شرقها. لذلك وأخذنا الحسابات المتعلقة بالأسرة خارج هاتين المنطقتين وفقًا لمتوسط المنطقتين. تحسب عتبات سلات البقاء والحد الأدنى للإنفاق لكل منطقة وفقًا لدخل الأسرة: عند خطر الانخفاض إلى أقل من قيم سلات البقاء والحد الأدنى للإنفاق: بين (1.25-1) من تلك القيم سلات؛ (0,75-1) أقل من تلك القيم؛ (أقل من 0,75) أقل كثيرًا من الحد الأدنى.

(6) - الحدود المتفق عليها دوليًا لمعدلات الفقر كما هي محددة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بوساطة Gray & Ortiz-Juarez (2000)، هي كما يأتي: معرضون لخط الفقر: 5,5 دولار (دولار أمريكي) للفرد في اليوم؛ خط الفقر: 3,20 دولار للفرد في اليوم؛ خط الفقر المدقع: 1,90 دولار للفرد في اليوم. يتم حساب مقاييس الفقر بأخذ مجموع دخل الفرد والأسرة من جميع المصادر.

نسبة النازحين مدة 5 سنوات أو أكثر (من إجمالي عائلات النازحين)

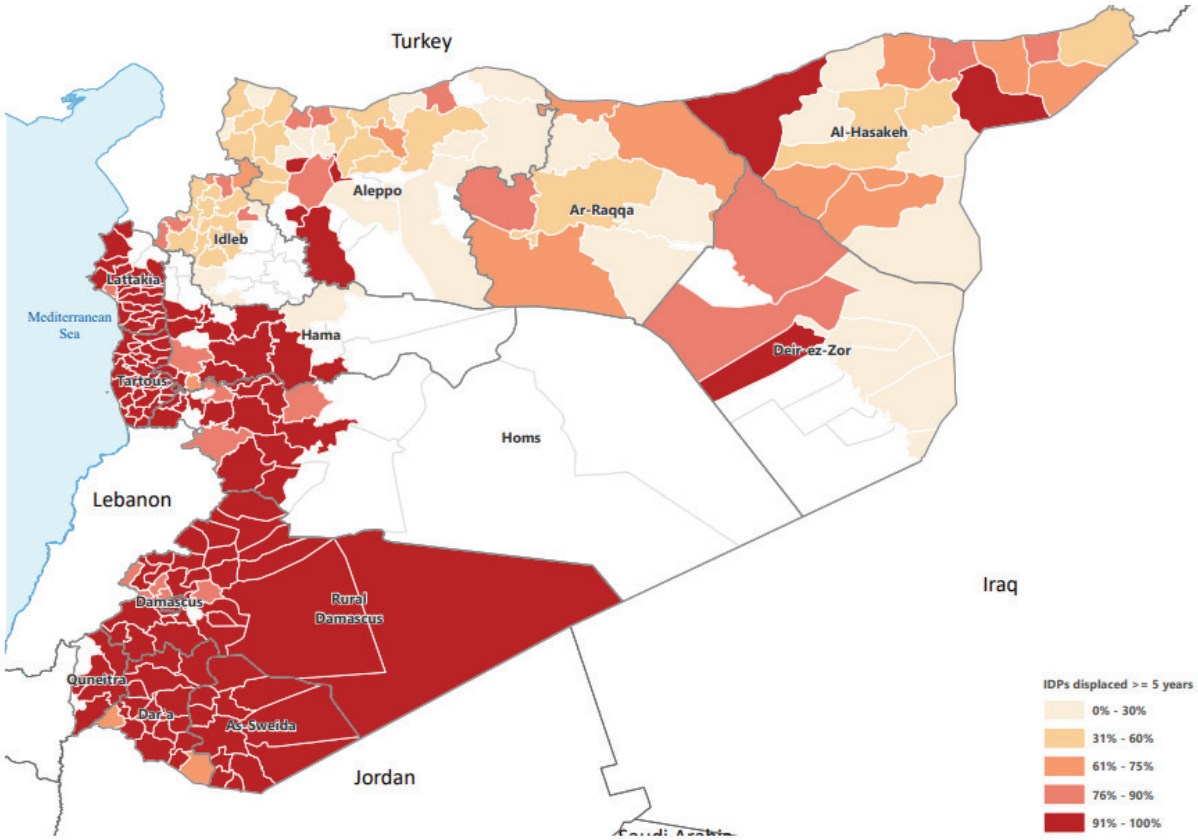

النازحون في مناطق النزوح المطوّل بحسب مناطق النزوح

99 في المئة من النازحين داخليًا في وسط وجنوب سورية هجروا أكثر من 3 أعوام	**80 في المئة** من النازحين داخليًا في شمال سورية هجروا أكثر من 3 أعوام	**79 في المئة** من المهجرين داخليًا في شمال غرب سورية هجروا أكثر من 3 أعوام	**89 في المئة** من المهجرين داخليًا في شمال شرق سورية هجّروا أكثر من 3 أعوام

كلما طالت مدة نزوح الأسرة، قلّ احتمال شعورها بالتوتر بينها وبين أفراد المجتمع المضيف. أفاد (16) في المئة فقط من النازحين مدة (5) أعوام أو أكثر أنهم عانوا درجات عالية من التوتر، وأشار أكثر من ربع النازحين (28 في المئة) خلال الأعوام الثلاث الماضية، إلى مستويات عالية من التوتر. ومع ذلك، فإن حوادث التوتر المبلَغ عنها يمكن أن تتأثر أيضًا بالديناميات الإقليمية. وصل (60) في المئة من النازحين داخليًا الذين نزحوا خلال الأعوام الثلاث الماضية إلى شمال غرب سورية. على الصعيد الإقليمي، ما تزال المنطقة تشهد أعلى تركيز للصراع الفعال. وقد أجبرت خطوط المواجهة المتوسعة أكثر من (3) ملايين مقيم ونازح داخليًا على العيش في منطقة صغيرة ذات موارد محدودة بالفعل وخدمات عامة قليلة.

يضاعف تواتر النزوح من مصاعب الأسرة. إجمالًا، هُجِّر (9) في المئة من الأسر (6) مرات أو أكثر، و(26) في المئة (4-5) مرات، و34 في المئة (2-3) مرات، و(31) في المئة نزحوا مرة واحدة فقط. يحتفظ وسط سورية وجنوبها بأعلى تركيز للنازحين لمرة واحدة (46 في المئة من النازحين الإقليميين)، بينما مناطق مثل شمال وشمال شرق سورية التي تتعرض بشكل متكرر للصراع الفعال تحافظ على نسب أكبر من أولئك النازحين (6) مرات أو أكثر، (16 و1) في المئة على التوالي.

35 في المئة هجرت جميع الأسر النازحة 4 مرات على الأقل

غالبًا ما يتطلب اضطرار المرء إلى النزوح من مكانه الأصلي التنازل عن كثير من أملاك الأسرة، من ضمن ذلك رأس المال الاجتماعي والمادي والمالي. يشير رأس المال الاجتماعي إلى الوصول إلى تفعيل الروابط الاجتماعية التي قد تتعطل عندما تضطر الأسر إلى النزوح من مجتمعها الأصلي. يلعب رأس المال الاجتماعي دورًا حيويًا في النزوح، حيث يُعدّ أحد الأشكال الوحيدة لرأس المال الذي يمكن إنشاؤه في أوقات الضعف ويمكن الاستفادة منه للوصول إلى الموارد وإلى سبل العيش[7]. (88) في المئة من الأسر التي نزحت (4) مرات أو أكثر ليس لديها دخل كافٍ لتلبية احتياجاتهم الأساسية، مقارنة بـ(79) في المئة ممن نزحوا مرة واحدة. سوف تستكشف الأقسام الآتية أن صدمة النزوح ستستمر، مع الأحداث المؤلمة في كثير من الأحيان، في دفعهم إلى النزوح. إضافة إلى النضوب التدريجي للموارد، سيسلط التحليل الضوء أيضًا على الأهمية المتزايدة لرأس المال البديل لتعويض الخسائر.

عدد مرات النزوح بحسب المنطقة

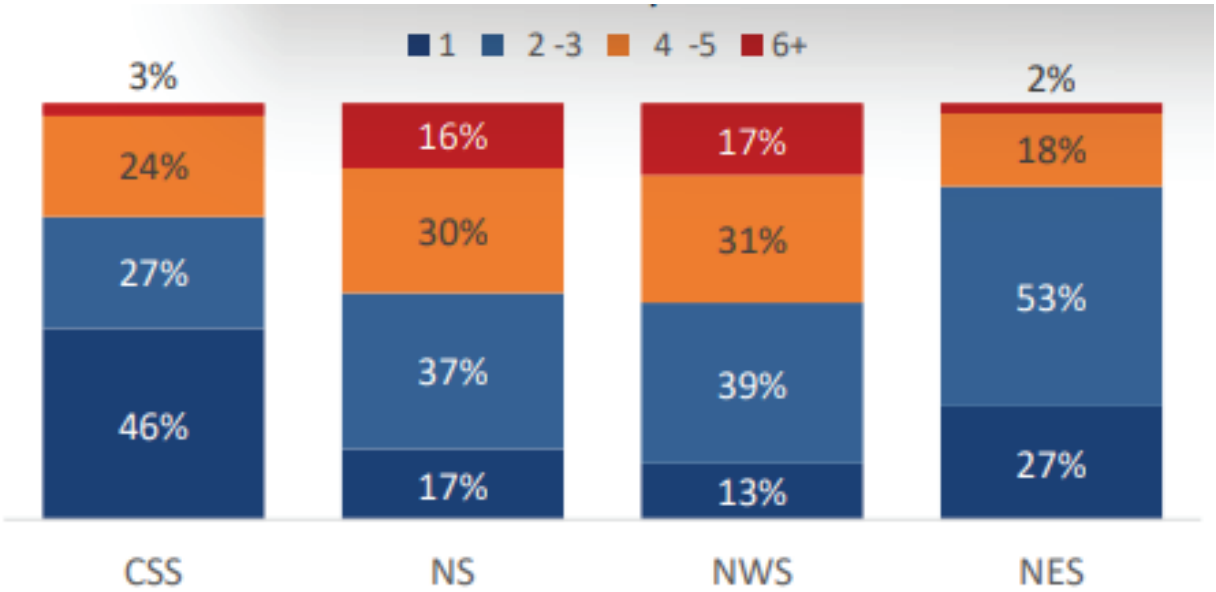

(7) - Forced Migration Review. "The importance of social capital in protracted displacement". February, 2018.

عدد السكان النازحين داخليًا ومنطقة المنشأ بحسب المحافظة

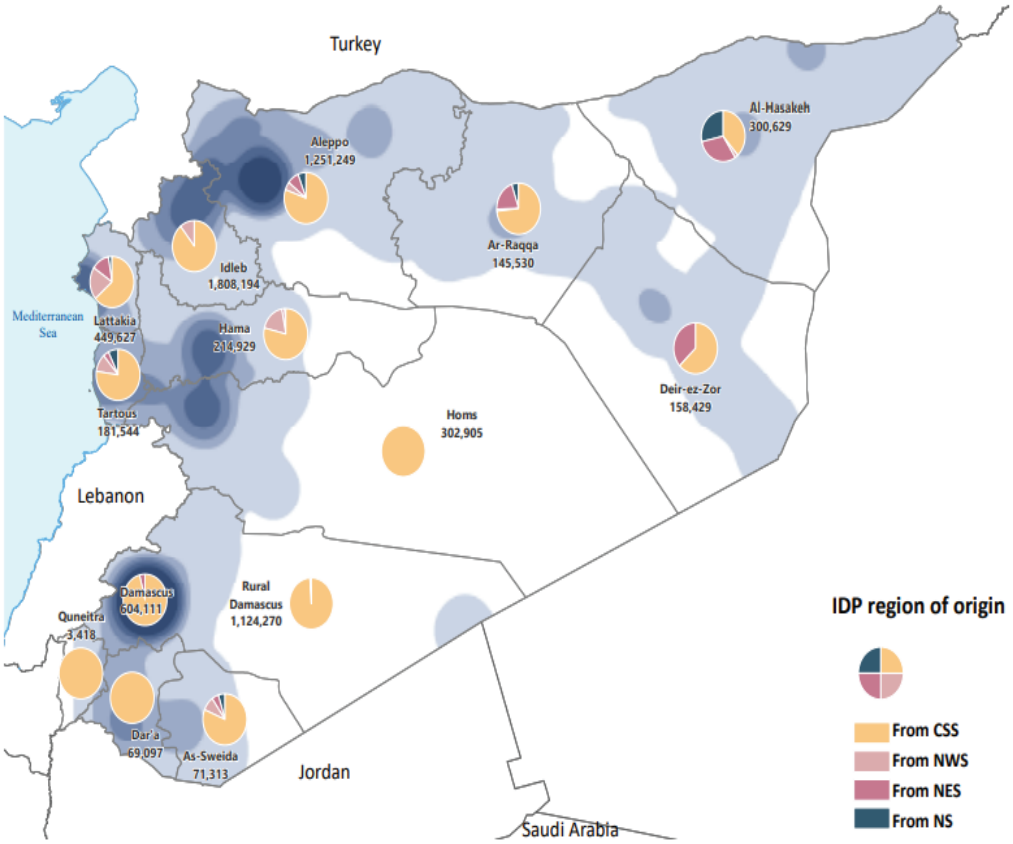

[7] Forced Migration Review. "The importance of social capital in protracted displacement". February, 2018.

النيات المستقبلية

11 في المئة انتقل إلى مكان ثالث	**53 في المئة** بقي في المكان الحالي	**33 في المئة** غير مقررين	**3 في المئة** عادوا إلى مكان الأصل

تعتزم أغلب الأسر النازحة داخليًا (53 في المئة) البقاء في موقعها الحالي، خلال الأشهر الـ 12 المقبلة. ثلثهم (33 في المئة) لم يقرروا بعد، في حين إن 11 في المئة يعتزمون النزوح مرة أخرى، و3 في المئة فقط يخططون للعودة إلى موطنهم الأصلي. بينما تستضيف المخيمات نحو خُمس إجمالي النازحين داخليًا، فإنها تشكل (30) في المئة من إجمالي الأسر النازحة داخليًا الذين يعتزمون البقاء في موقعهم الحالي للعام المقبل. وبالفعل، فإن (80) في المئة من الأسر النازحة إلى المخيمات تخطط للبقاء، مقارنة بـ (47) في المئة فقط من أولئك الذين يقيمون في مناطق سكنية.

من غير المرجح أن يقرر النازحون داخليًا، المقيمون حاليًا في مناطق سكنية، مكان إقامتهم في العام المقبل، (38) في المئة من هذه الأسر مترددة، مقارنة بـ (10) في المئة فقط من النازحين داخليًا في المخيمات. توجد أعلى نسبة من سكان المخيمات الذين يعتزمون البقاء في شمال غرب سورية (85 في المئة من الأسر داخل المخيمات)، تليها شمال شرق سورية (82 في المئة) ثم شمال سورية (64 في المئة). يمكن تفسير نية البقاء في المخيمات من خلال زيادة الوصول نسبيًا إلى المأوى أو المساعدة الإنسانية أو الأمن؛ ومع ذلك، فإن الرغبة في البقاء في الموقع الحالي أعلى كثيرًا من المتوسط الوطني في كل من شمال غرب سورية (78 في المئة من جميع أسر النازحين داخليًا) وشمال شرق سورية (71 في المئة من جميع أسر النازحين داخليًا)، وهو ما يشير إلى أن الديناميات الجغرافية تؤثر بشدة في عمليات صنع القرار.

بالنسبة إلى النازحين في وسط وجنوب سورية وشمال سورية، لا ينبغي تفسير المعدل المنخفض بشكل معتدل للنازحين الذين يخططون للبقاء على أنه رغبة في العودة، بل حالة أكبر من التردد. في شمال سورية، لم يقرر (57) في المئة من جميع النازحين ما سيفعلونه في الأشهر الـ 12 المقبلة. وبالمثل، أعرب (42) في المئة من أسر النازحين داخليًا في جنوب سورية ووسطها عن الآراء نفسها. يشير المعدل المرتفع لنية البقاء في النزوح، إلى جانب الحد الأدنى من خطط العودة، إلى أن قلة منهم على استعداد للعودة إلى موطنهم الأصلي، وهو ما يدل على الحاجة إلى استمرار المساعدة الدائمة لأولئك النازحين.

النية المستقبلية لأسر النازحين حسب مكان النزوح

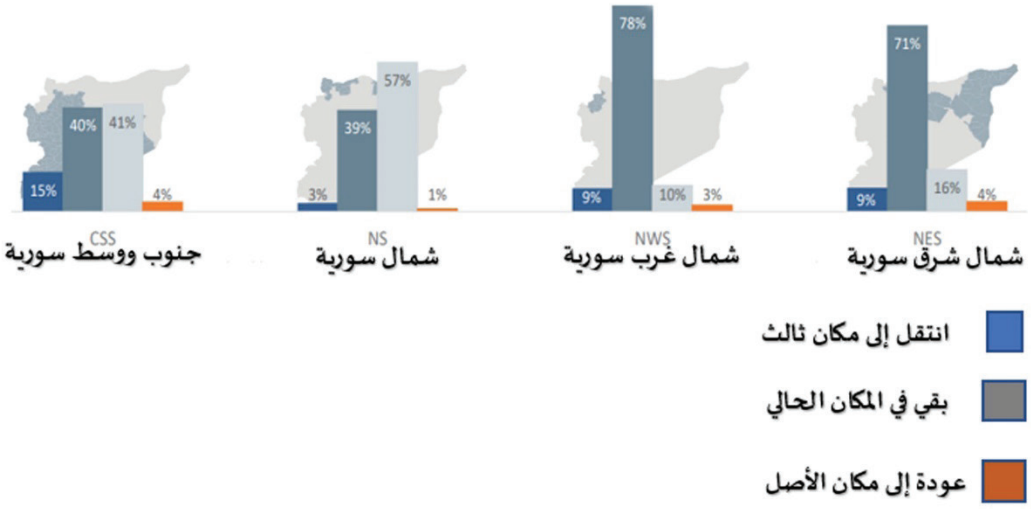

النية المستقبلية لأسر النازحين بحسب محافظة النزوح

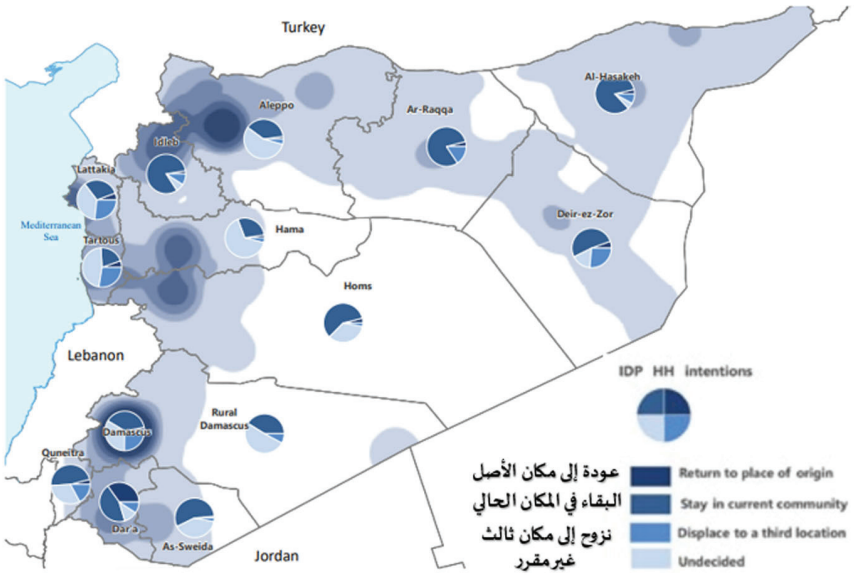

سبب النيات المستقبلية

بين الذين شاركوا في الاستطلاع من جنوب سورية ووسطها أنّ (40) في المئة يودّون البقاء في المكان الحالي لأسباب مختلفة؛ بسبب توفر المأوى (55) في المئة، وبسبب فرص كسب العيش (49) في المئة، وبسبب الفرص الاقتصادية (46) في المئة منهم، وأن (15) في المئة منهم نزحوا إلى مكان ثالث، كذلك لأسباب عدة: فرص كسب العيش (65) في المئة، والفرص الاقتصادية (59) في المئة، وبسبب الروابط العائلية (53) في المئة. وهناك نسبة (4) في المئة عادوا إلى أماكنهم الأصلية، لأسباب عدة: استعادة أملاكهم (84) في المئة، ولمّ شمل الأسرة (51) في المئة، ولأسباب اجتماعية وثقافية (50) في المئة. و(41) في المئة منهم لمّا يأخذوا قرارهم بعد. ولم تتوفر بيانات عن المخيمات بالنسبة إلى وسط وجنوب سورية.

وفي شمال سورية، تبيّن أن (39) في المئة يودّون البقاء في المكان الحالي، لأسباب مختلفة؛ بسبب تحسين الأمن (54) في المئة، وبسبب توفر المأوى (47) في المئة، والخوف من الحالة الأمنية في مكانهم الأصلي (46) في المئة. كما تبيّن أن (3) في المئة منهم نزحوا إلى مكان ثالث، كذلك لأسباب عدة: فرص كسب العيش (58) في المئة، وبسبب الروابط العائلية (43) في المئة، وتوفر المأوى (40) في المئة. وهناك نسبة (41) في المئة عادوا إلى أماكنهم الأصلية للأسباب: استعادة أملاكهم (73) في المئة، ولمّ شمل الأسرة (67) في المئة، ولأسباب اجتماعية وثقافية (67) في المئة. و(57) في المئة منهم لمّا يأخذوا قرارهم بعد. ولوحظ أن (64) في المئة من النازحين داخليًا قرروا البقاء بسبب توفر المأوى.

وفي شمال غرب سورية، تبيّن أن (78) في المئة يودون البقاء في المكان الحالي لأسباب مختلفة؛ بسبب تحسين الأمن (61) في المئة، وبسبب توفر المأوى (54) في المئة، والخوف من الحالة الأمنية في مكانهم الأصلي (50) في المئة، وأن (9) في المئة منهم نزحوا إلى مكان ثالث، كذلك لأسباب عدة: فرص كسب العيش (60) في المئة، وبسبب فرص كسب المعيشة (59) في المئة، ومخاوف أمنية (36) في المئة. وهناك نسبة (3) في المئة عادوا إلى أماكنهم الأصلية للأسباب: استعادة أملاكهم (75) في المئة، والاقتصاد المتدهور (62) في المئة، ولتحسن اقتصادي (37) في المئة. و(10) في المئة منهم لمّا يأخذوا قرارهم بعد. ولوحظ أن (68) في المئة من النازحين داخليًا قرروا البقاء بسبب تحسن الوضع الأمني.

وفي شمال شرق سورية، تبيّن أن (71) في المئة يودون البقاء في المكان الحالي لأسباب مختلفة؛ بسبب مخاوف أمنية (46) في المئة، وبسبب تحسّن الأمن (44) في المئة، والفرص الاقتصادية (39) في المئة. وتبيّن أن (9) في المئة منهم نزحوا إلى مكان ثالث، كذلك لأسباب عدة: فرص كسب العيش (63) في المئة، وفرص اقتصادية (55) في المئة، وروابط عائلية (45) في المئة. وهناك نسبة (4) في المئة عادوا إلى أماكنهم الأصلية للأسباب: استعادة أملاكهم (60) في المئة، ولمّ شمل العائلة (60) في المئة، وتحسّن الأمن (46) في المئة. في حين أن (16) في المئة منهم لمّا يأخذوا قرارهم بعد. ولوحظ أن (82) في المئة من النازحين داخليًا قرروا البقاء بسبب الوصول إلى المساعدات الإنسانية.

الأمان والتماسك المجتمعي

نسبة النازحين داخليًا إلى عدد السكان

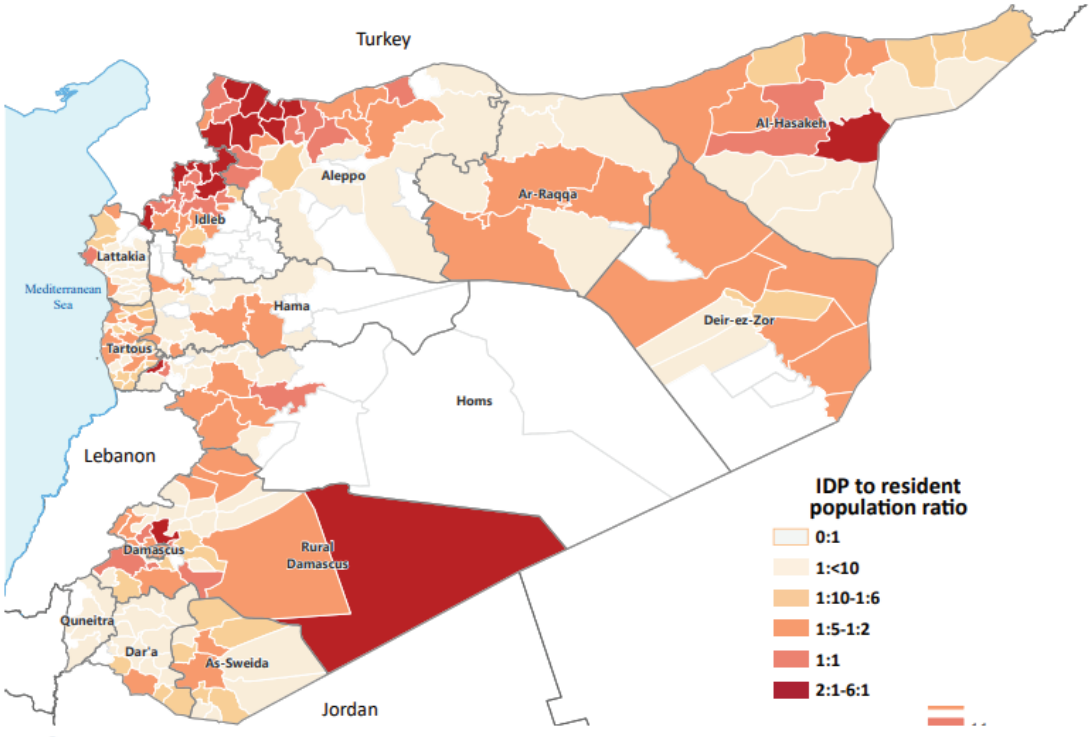

أفاد 93٪ من جميع النازحين داخليًا بوجود علاقات إيجابية مع مجتمعاتهم [8]

تشير الأسر النازحة داخليًا بشكل عام إلى وجود علاقات إيجابية مع زملائهم من أفراد المجتمع المضيف؛ إذ أفاد (73) في المئة أن العلاقة جيدة، بينما أشار (20) في المئة إلى أنها جيدة جدًا. تمت الإشارة إلى أعلى نسبة من العلاقات الإيجابية في شمال غرب سورية، حيث أبلغت جميع الأسر عن علاقات جيدة أو جيدة جدًا، تليها (97) في المئة في شمال سورية، و(92) في المئة في شمال شرق سورية، و(89) في المئة في جنوب ووسط سورية. إن النسبة العالية في شمال غرب سورية تثير الدهشة بالنظر إلى ارتفاع مستوى عبء النزوح واستمرارية الصراع ومحدودية الموارد الاقتصادية وموارد البنية التحتية. في شمال غرب سورية، هناك 17 نازحًا مقابل كل عائد/ مقيم واحد.

(8) - تُحدَّد تقارير العلاقات الإيجابية وفقًا لتلك الأسر التي أفادت بأنها علاقات مجتمعية «جيدة» أو «جيدة جدًا» في بيئتها الحالية.

أبلغت جميع الأسر النازحة التي وصلت العام الماضي عن علاقات إيجابية، مقارنة بـ (93) في المئة من أولئك الذين نزحوا منذ (5) أعوام أو أكثر. قد يشير هذا إلى بيئة مضيفة ترحيبية على نطاق واسع، في جميع أنحاء سورية، حيث من المرجح أن تنزح الأسر إلى المناطق التي ترى أنها ترحب بها. في الواقع، أفاد (96) في المئة من أولئك الذين أخرجوا إلى موقع النزوح الحالي بسبب الروابط الأسرية (20 في المئة من جميع الأسر النازحة داخليًا) بوجود علاقات مجتمعية جيدة أو جيدة جدًا. العلاقات المجتمعية الإيجابية ضرورية لتشكيل حلول تكامل دائمة؛ ومع ذلك، فإن إعادة تشكيل السكان السوريين، وفقًا لمعتقدات أو روابط مماثلة، يمكن أن يكون لها آثار خطرة على الجماعات التي يُنظر إليها على أنها خارج هذه الهويات وقد تعزز خطوط الصراع المرافقة للانقسامات العرقية أو الدينية، مما يعوق جهد المصالحة المستقبلية.

يمكن الكشف عن احتمالية حدوث مثل هذا الانقسام في التوترات المعيشية بين أسر النازحين داخليًا. ربع الأسر (25 في المئة) التي أبلغت عن تماسك مجتمعي سيئ أو سيئ للغاية، أشارت أيضًا إلى أن التنافس على فرص كسب العيش قد تسبب في توتر بين المجموعات المختلفة داخل المجتمع، بنسبة أعلى من (16) في المئة من الذين أفادوا بمستويات جيدة أو جيدة جدًا من التماسك المجتمعي. يمكن أن يؤدي هذا التوتر إلى تقويض مشاعر الأمن والأمان، حيث أشار (22) في المئة من الأسر التي أفادت بأنها تشعر بعدم الأمان، لأن التنافس على فرص كسب العيش قد تسبب في توتر بين المجموعات، مقارنة بـ (14) في المئة من أولئك الذين شعروا بالأمان أو بالأمان الشديد.

نيات بحسب الأمان وتماسك المجتمع

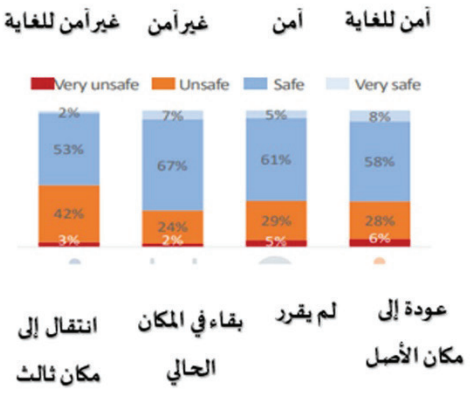

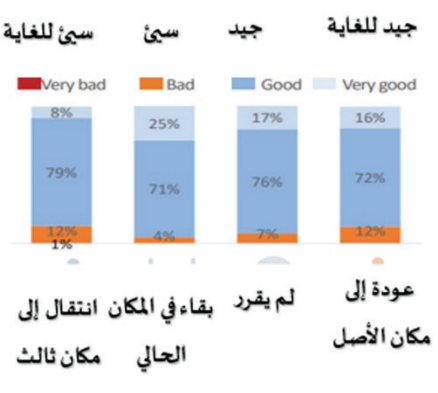

تصور تماسك المجتمع والسلامة والتوتر في النزوح

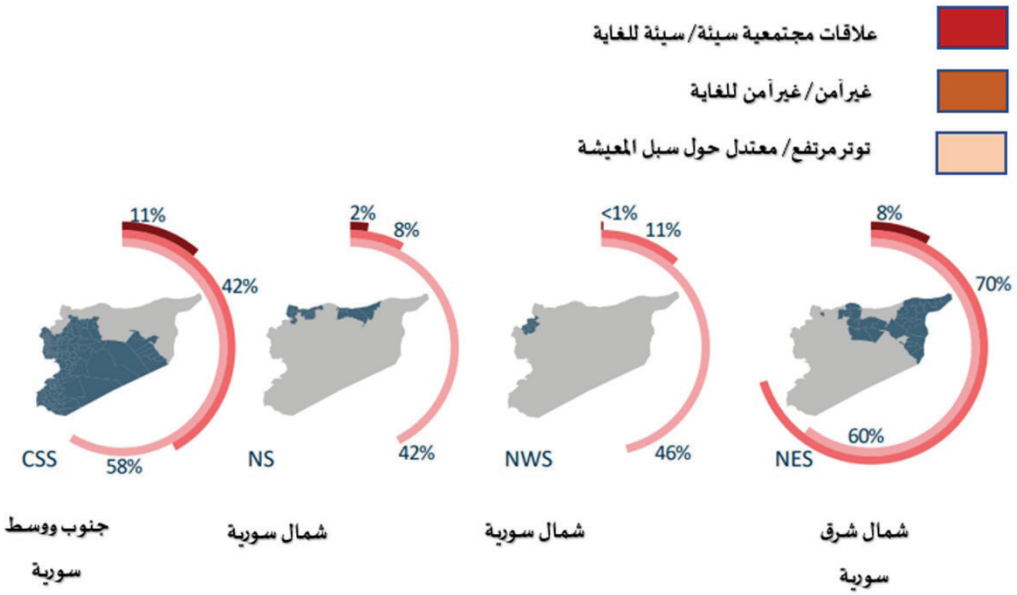

ما يقرب من ثلث النازحين داخل سورية (31 في المئة) لم يشعروا بالأمان في محيطهم[9]. يحافظ شمال شرق سورية على أعلى نسبة من الأسر التي لا تشعر بالأمان (70 في المئة)، تليها (42) في المئة في جنوب ووسط سورية، و (11) في المئة في شمال غرب سورية، و(8) في المئة في شمال سورية. في جميع أنحاء سورية، شكل النازحون الموجودون في جنوب سورية ووسطها ثلثي إجمالي النازحين الذين تكلموا عن شعورهم بانعدام الأمن.

تختلف المعدلات الإجمالية لانعدام الأمن بحسب المنطقة، ولكن بشكل عام كان النازحون داخل المخيمات أقل احتمالًا من نظرائهم في المناطق السكنية للإشارة إلى مشاعر انعدام الأمن. وإجمالًا، لم يشعر (15) في المئة من النازحين داخليًا في المخيمات بالأمان، مقارنة بـ (35) في المئة ممن هم خارج المخيمات.

(9) - تُحدَّد تقارير انعدام الأمن وفقًا لتلك الأسر التي أبلغت عن «عدم شعورها بالأمان»، أو «لا تشعر بالأمان على الإطلاق» في بيئتها الحالية. وبالمثل، ما لم تكن مؤشرات السلامة المحددة بخلاف ذلك فهي تتألف من أولئك الذين شعروا بـ "آمان" و/أو "آمنين للغاية" في محيطهم الحالي.

الإبلاغ عن عدم الأمان، بحسب المنطقة ونوع السكن

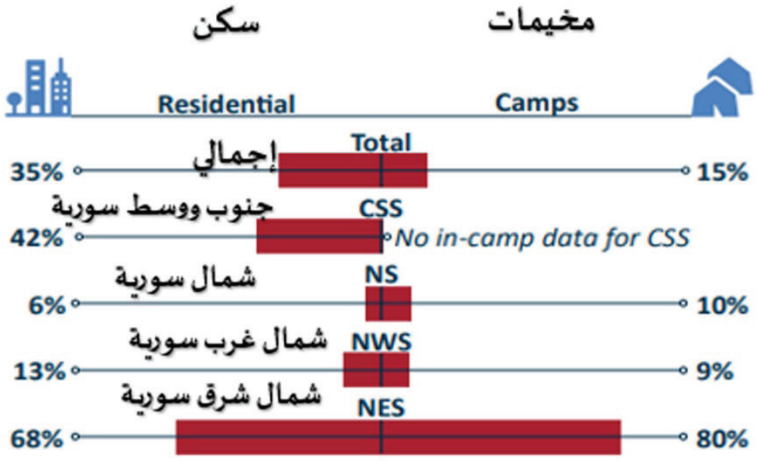

أفاد 80 في المئة من النازحين داخليًا في المخيمات في شمال شرق سورية بأنهم يشعرون بانعدام الأمن، يليهم (10) في المئة في شمال سورية، و (9) في المئة في شمال غرب سورية. قد تُعزى المعدلات المرتفعة لانعدام الأمن في المناطق السكنية إلى معدّل انعدام الأمن المبلغ عنه في جنوب سورية ووسطها (42 في المئة)، المنطقة الوحيدة التي ليس لديها خيارات المخيمات للنازحين داخليًا.

كلما طالت مدة تشرد الأسرة، زادَ احتمال تعبيرها عن مشاعر انعدام الأمن. لم يشعر (34) في المئة من النازحين داخليًا لأكثر من (5) أعوام بالأمان، مقارنة بـ (4) في المئة فقط من أولئك الذين نزحوا منذ أقل من عام. ومن المثير للاهتمام، أنه على الرغم من ارتفاع نسبة النازحين في الداخل، الذين يعانون النزوح المطوّل ويرجّح أنهم وفّروا مأوى دائمًا، لم يكن هناك سوى تأثير ضئيل على الشعور بالأمان.

أبلغت الأسر المستضعفة عن تزايد مشاعر انعدام الأمن؛ فكلما كانت الأسرة أكثر ضعفًا، قلَّ احتمال أن تعكس/ تفكر بمشاعر السلامة في أثناء النزوح. (38) في المئة من الأسر الضعيفة للغاية لم تشعر بالأمان، مقارنة بـ (30) في المئة من الأسر الأقل ضعفًا. لذلك، تشير الدلائل إلى أن مفهوم السلامة يمتد أبعد من تلبية الاحتياجات المادية الأساسية. بدلًا من ذلك، من المرجح أن تؤدي العناصر الأكثر شمولًا، مثل التكامل/ الاندماج المجتمعي أو النشاط الذي يعالج ضعف الأسر المعيشي، إلى تحسين تصورات السلامة للنازحين داخليًا. عندما تعالج مسألة الأمان، تقل احتمالات نزوح الأسر مرة أخرى وتضعف المخاطر الحالية التي تؤدي إلى تفاقم دورة انعدام الأمن.

الإبلاغ عن عدم الأمان، بحسب طول مدة النزوح

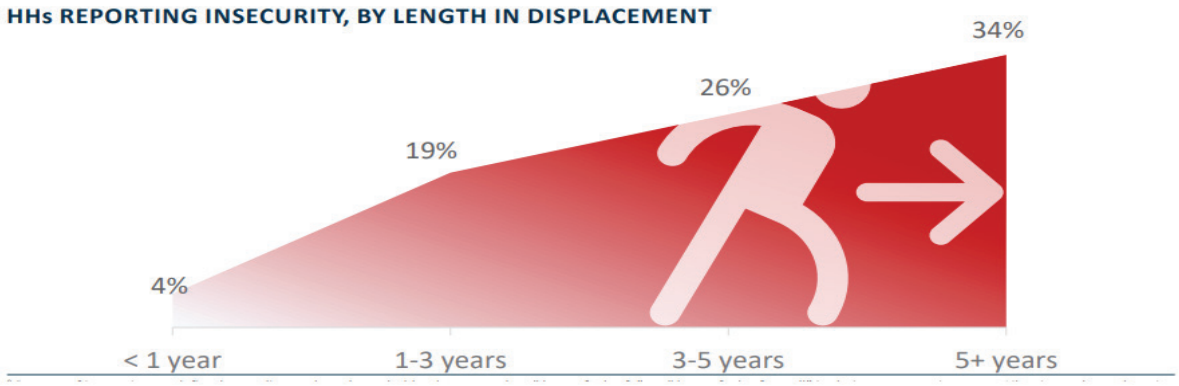

سبب النزوح

أجبر الصراع على مدى عقد من الزمان الملايينَ على الفرار من ديارهم وبلدهم. على الرغم من طول أمد الصراع، استمرت شدّته، واستمرت الظروف على الأرض من خلال غوصها بالآثار قصيرة وطويلة الأجل. وسط التدهور التدريجي، يسعى الأفراد باستمرار إلى حلول جديدة، وإن كانت مؤقتة، لضمان بقائهم على قيد الحياة. في الأعوام الأخيرة، تفاقمت الآثار الثانوية للصراع، من ضمن ذلك العقوبات الدولية، ووباء (كوفيد 19-) والانكماش الاقتصادي المستمر لتؤثر في جميع السوريين تقريبًا، ولكن بشكل خاص في أولئك الذين أجبروا على الفرار من مواطنهم الأصلية.

يتجلى الأثر المعقد والمتشابك لهذا الصراع والأزمات اللاحقة في أسباب التهجير المتنوعة. إن دوافع النزوح من المكان السابق (عوامل الدفع/ الطرد) والظروف التي تؤثر في موقع الوصول (عوامل الجذب) تدلّ على الخطر الاقتحامي للصراع النشط، إلى جانب زيادة يأس الأسر في تلبية احتياجاتها الأساسية.

أكثر من نصف النازحين داخليًا (54 في المئة) نزحوا أخيرًا بسبب الوضع الأمني في مواقعهم السابقة، يليه نقص فرص كسب العيش (15 في المئة)، وتدهور الوضع الاقتصادي (13 في المئة). نزح خُمس النازحين داخليًا (20 في المئة) إلى موقعهم الحالي، بسبب الروابط الاجتماعية أو الأسرية، يليه الوصول إلى الفرص الاقتصادية (19 في المئة)، وتوافر المأوى (16 في المئة).

ينخفض معدل النزوح بسبب المخاوف الأمنية بشكل كبير، بالنسبة إلى (23) في المئة من إجمالي الأسر النازحة التي تعد ضعيفة للغاية [10]. نزحت (83) في المئة من الأسر الأقل ضعفًا بسبب المخاوف الأمنية، يليها (55) في المئة من الأسر الضعيفة، و(36) في المئة فقط من الأسر الضعيفة للغاية. وفقًا لتقرير برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية لصيف 2021، يحتفظ شمال غرب سورية بأعلى نسبة (29 في المئة) من الأسر الضعيفة. ويوجد في المنطقة أعلى معدل من النازحين داخليًا، بسبب الصراع بحسب التقارير (65 في المئة). لذلك، لا ينبغي أن يُفسّر المعدل المنخفض للأسر الضعيفة للغاية الفارين من العنف على أنه تعرض أقل للمخاطر. وبدلًا من ذلك، من المرجح أن تواجه الأسر الضعيفة الحرمان الاقتصادي والاجتماعي، كما يتضح من عدم كفاية الدخل والأمن. من دون وسائل الهرب من الخطر، قد تكون هذه المجموعة السكانية أكثر عرضة للصراع النشط والآثار الثانوية، مثل الذخائر غير المنفجرة، وتدمير البنية التحتية وغياب الخدمات التي يمكن أن تقوّض مرونتها وصمودها بشكل أكبر.

(10) - حسبت عوامل الضعف كمؤشر مركب، مع الأخذ في الحسبان المؤشرات التي تزيد من أخطار الأسرة مقارنة بالعوامل الخارجية. وحدِّد تعرض الأسرة للمخاطر وفقًا لمدى تجلي معايير الضعف بينها. رجحت الدرجات ولخصت ورتبت وفقًا لذلك. لمزيد من المعلومات حول الأعباء والعملية التي خُصِصت من خلالها الأعباء، يرجى الاتصال بـ برنامج الأمم المتحدة للاحتياجات الإنسانية: org.un@syria-hnap . لاحظ أن أهم 6 احتياجات ذات أولوية تعكس الأولويات الوطنية.

عوامل الدفع والجذب لآخر نزوح (٪ من أسر النازحين بحسب الموقع الحالي)

	الوطني	جنوب ووسط سورية	شمال سورية	شمال غرب سورية	شمال شرق سورية
الصراع / الوضع الأمني %	54	50	54	65	43
نقص فرص المعيشة%	15	20	12	8	14
تدهور الوضع الاقتصادي%	13	12	8	13	25
نقص المأوى%	8	6	16	7	9
نقص الخدمات الأساسية%	5	5	3	3	8
الإخلاء/ الإجبار من قبل السلطات%	4	5	6	3	1

الروابط الاجتماعية والثقافية%	20	20	20	20	16
الوصول إلى الفرص الاقتصادية %	19	27	10	8	26
توفر المأوى%	16	14	18	22	10
السعي إلى تحسين الوضع الأمني%	15	1	15	20	16
توفر الخدمات الأساسية%	12	15	9	9	8
الوصول إليها في وقت النزوح %	10	6	22	12	11
القرب من منطقة المنشأ%	4	6	2	1	5
الوصول إلى المساعدة الإنسانية%	4	1	4	8	7

عامل الدفع/ الطرد الأولي للنزوح الأخير، بحسب عدد النازحين

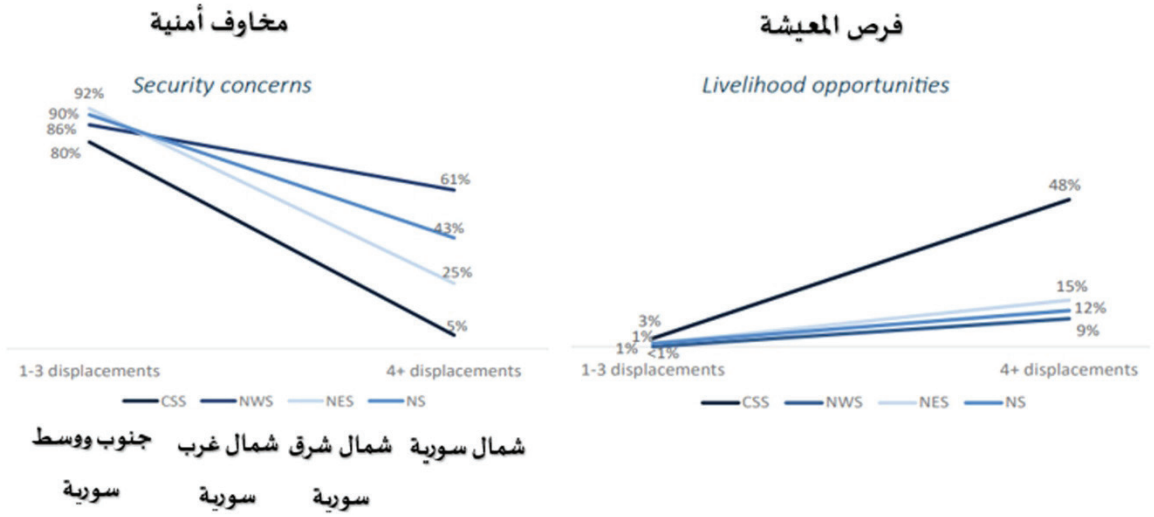

إلى حد بعيد، تظل المخاوف الأمنية أهمَّ عامل ضغط (push factor) يشجع على النزوح الأخير لـ (54) في المئة من النازحين داخليًا. كانت حالات النزوح المتعلقة بالأمن هي الأكثر انتشارًا في شمال غرب سورية (65٪)، ومن المحتمل أن تكون نتيجةَ العنف المستمر، بعد فشل اتفاق وقف إطلاق النار في آذار/ مارس 2020 [11]. وفي الوقت نفسه، أفاد (60) في المئة من أسر النازحين داخل المخيمات بأن الأمن هو السبب الرئيس للنزوح، مقارنة بـ (53) في المئة من أولئك الذين يقيمون في مناطق سكنية. يعدّ النازحون داخليًا في عمليات نزوحهم الأولى أكثر احتمالًا من أولئك الذين عانوا عمليات النزوح المعقدة للفرار بسبب مخاوف أمنية. بينما نزح كثيرون في البداية لإنقاذ حياتهم، فإن ظروف النزوح قد تقوض القدرة على الصمود، وهو ما يجبر كثيرين على النزوح مرة أخرى لإعالة أنفسهم.

أفادت التقارير أن ما يقرب من ثلثي الأسر التي نزحت (63 في المئة) بين (1 و3) مرات هربت من مواقعها السابقة بسبب المخاوف الأمنية. وينخفض هذا المعدل إلى (38) في المئة من الأسر التي نزحت (4) مرات أو أكثر. في الوقت نفسه، يدفع الافتقار إلى فرص كسب العيش بشكل متزايد الأفراد الذين نزحوا (4) مرات أو أكثر إلى عمليات نزوح لاحقة. ربع (25 في المئة) من الذين نزحوا (4) مرات أو أكثر تعرضوا للضغط في الآونة الأخيرة بسبب الحاجة إلى تأمين فرص كسب العيش، مقارنة بـ (9) في المئة من النازحين أقلّ من (3) مرات. تشير النتائج إلى أن النازحين قد يواجهون عند النزوح عوائق أكبر في الوصول إلى العمالة أو الموارد الاجتماعية والاقتصادية، وأن النزوح يرتبط بزيادة الحرمان الاقتصادي.

قد توفر الشبكات الاجتماعية وسيلة لمعالجة كل من المخاوف الأمنية والاقتصادية التي تؤثر في كثير من أسر النازحين داخليًا. ومع وصول كثيرين إلى مستويات جديدة من نضوب رأس المال، قد تزداد أهمية

(11) - International Crisis Group. Idlib Between September 2015 and May 2020: A Timeline. May 2020

الروابط الاجتماعية [12]. بالنظر إلى أن الروابط الاجتماعية كانت عامل الجذب الأكثر بروزًا (20 في المئة)، فإن الحياة الاجتماعية للنازحين داخليًا تقدّم تفسيرًا أكثر دقة وراء أنماط التنقل والبقاء.

يكشف الدافع وراء النزوح أيضًا عن اتجاهات نية مستقبلية متميزة. بالنسبة إلى أولئك الذين أُجبروا على النزوح، بسبب نقص فرص كسب العيش، أشار (18) في المئة إلى أنهم قد ينزحون مرة أخرى، وهي أعلى بـ (7) نقاط مئوية من المتوسط الوطني. وبالمثل، من بين أولئك الذين أخرِجوا إلى موقعهم الحالي بحثًا عن فرص اقتصادية، يعتزم (16) في المئة النزوح مرة أخرى. وتدل الحاجة المستمرة إلى استمرار نزوح أولئك الذين تحركهم فرص كسب الرزق على الأثر الواسع الانتشار للتدهور الاقتصادي الإقليمي. عندما تفشل آليات المساعدة في تلبية الاحتياجات الاقتصادية والمعيشية لجميع السكان، فمن المرجح أن يستمرّ النزوح.

نيات النازحين داخليًا في المستقبل على أساس سبب النزوح الأخير

	النزوح إلى مكان ثالث	البقاء في المكان الحالي	غير مقرر	العودة إلى مكان الأصل
الأمن/ الصراع%	14	61	47	40
نقص سبل العيش%	24	10	20	18
تدهور الاقتصاد%	14	12	13	19
فرص اقتصادية%	28	12	27	28
روابط/ ثقافية/ اجتماعية%	22	19	21	16
توفر المأوى%	14	19	12	25

(12) - Michelle Lokot, 'Blood Doesn't Become Water'? Syrian Social Relations during Displacement, Journal of Refugee Studies, Volume 33, Issue 3, September 2020, Pages 555–576

الاحتياجات ذات الأولوية/ المفضلة والوصول الهادف

يمكن أن تؤثر الاحتياجات ذات الأولوية للأسر بشكل كبير في النزوح. ومع ذلك، فمن المرجح أن يحدث التوفيق بين تأثير هذه الاحتياجات والقدرة المالية والمادية على النزوح مرة أخرى[13]. النزوح المخطط له هو استثمار مكثف للموارد، يمكن أن يستنفد رأس المال المالي والاجتماعي لـ (11) في المئة من النازحين الذين يخططون للنزوح مرة أخرى، أو (3) في المئة الذين ينوون العودة إلى موطنهم الأصلي. على هذا النحو، فإن أي مؤشر على النزوح في المستقبل من المحتمل أن يتأثر بالحصول على رأس المال، في حين إن الأسر التي تعاني مستويات شديدة من الحرمان قد تركّز مواردها المحدودة على الوضع الحالي إلى أن تُجبَر على النزوح.

الأسر المعيشية التي تخطط للانتقال لديها معدلات منخفضة نسبيًا من الاحتياجات الغذائية ذات الأولوية؛ أفاد (59) في المئة من أولئك الذين ينوون الانتقال إلى موقع ثالث، بأن السبب احتياجاتهم الغذائية، وأشار (49) في المئة من أولئك الذين يخططون للعودة إلى احتياجات مماثلة. أما بالنسبة إلى من تبقى، فقد ذكر (65) في المئة أن الغذاء هو حاجة ذات أولوية. يشير هذا إلى أنه في حالة وجود حاجة إلى موارد البقاء، مثل الغذاء، قد تقل احتمالية تصور الأسر للتخطيط المستقبلي، وبخاصة إذا كان التنقل يقلل من رأس المال الضروري للبقاء على قيد الحياة.

وقد يشجع انخفاض احتياجات الإسكان الأسرَ على البقاء في مكان نزوحهم الحالي. نحو ربع أولئك الذين يعتزمون البقاء يبلغون عن حاجتهم إلى المساعدة في الإيجار. وفي الوقت نفسه، أفاد (42) في المئة من أولئك الذين سينزحون مرة أخرى إلى موقع آخر بحاجتهم إلى المساعدة في الإيجار. على الرغم من أن الأسر قد نزحت لأسباب عدة، فمن المرجح أن تدفعهم الفجوات الحرجة في المساعدة المنقذة للحياة إلى مزيد من عمليات النزوح، وهو ما قد يؤدي إلى تفاقم تعرضهم لمخاطر إضافية ونضوب الموارد.

يوضح هذا التقرير باستمرار نقاط الضعف المركبة التي تؤثر في النازحين داخليًا في سورية. تتطلب الطبيعة المطوّلة للنزوح والتعرض المستمر للآثار المباشرة والثانوية للصراع الاستثمار في المساعدة التي تحافظ على الحياة. ومع ذلك، غالبًا ما تُهمَش عملية توفير الخدمات الأساسية، مثل التعليم أو الوصول إلى الأسواق أو البنية التحتية للنشاط المنقذ للحياة في سياقات الاستجابة للطوارئ، مثل سورية. قد تُثبط الاستثمارات التي تحافظ على الحياة أيضًا بسبب تأثيرها الملحوظ في النزوح، إما في جذب نازحين جدد أو تثبيط العودة[14]. ومع ذلك، يوضح الرسم البياني أدناه الحد الأدنى من العلاقة بين الوصول الهادف إلى الخدمات والنزوح، ويعزز الحاجة إلى مساعدة كريمة وطويلة الأجل تتجاوز الاحتياجات المادية.

يُعرَّف الوصول الهادف بأنه إبلاغ الأسرة عن توفر خدمة أساسية في المنطقة المحيطة، واحتياجات الأسرة أو استخدامها لتلك الخدمة، وأنهم هم أنفسهم يمكنهم الوصول إلى هذه الخدمة بالقدر الذي يحتاجون

(13) - HNAP, "Pathways of Adaptation". October 2021.

(14) - Does emergency Education Save Lives?". New Humanitarian, https://www.thenewhumanitarian.org/news/2009/01/08/does-emergency-education-save-lives

إليه لتلبية احتياجاتهم الأساسية. على الرغم من أن الوصول الهادف إلى الموارد المدرجة أدناه ضروري لتحقيق حلول دائمة، فإن الثغرات في تقديم الخدمات لا تتنبأ بطبيعتها بالنزوح. بالتزامن مع النتائج الواردة في الصفحة السابقة، ما يزال الدافع الأساسي لأي تنقل، أو عدمه، يركز على تحقيق الحد الأدنى من معايير البقاء الأساسية، سواء للفرار من الصراع العنيف أم للحصول على عمل لتغطية الاحتياجات الأساسية.

الاحتياجات الإجمالية ذات الأولوية للأسر عن/ بحسب القصد

%	الانتقال إلى مكان ثالث	البقاء في المكان الحالي	غير مقرر	العودة إلى مكان الأصل
الغذاء	59	65	56	49
الدخل	42	50	42	46
الكهرباء	43	26	28	36
الوقود	28	45	37	47
الصحة	34	32	41	44
الإيجار	42	25	38	29

يوضّح الرسم البياني أدناه النيات المستقبلية للأسر وفقًا للثغرات في تحقيق وصول هادف إلى الكيانات المدرجة أدناه. على سبيل المثال، (13) في المئة فقط من الأسر التي تفتقر إلى إمكانية الوصول إلى المخابز (بمعنى أنها بحاجة إليها، ولكن لا يمكنها الاستفادة من المخابز، ماديًا أو ماليًا) تنوي النزوح مرة أخرى في العام المقبل. تظل الاتجاهات كما هي بالنسبة إلى الخدمات الأكثر أهمية، مثل المياه. يشير (9) في المئة من أولئك الذين ليس لديهم وصول حقيقي إلى المياه إلى أنهم سينزحون مرة أخرى، مقارنة بـ (14) في المئة ممن لديهم إمكانية الوصول إلى المياه.

بعد عقد من الصراع، ما تزال الأزمة شديدة التقلب، وظلّت العامل الأساسي الذي يؤثر في نيات النازحين داخليًا. بغض النظر عن الدافع إلى البقاء، لا تعني الحاجة أن النزوح يجب أن يأتي على حساب الكرامة والوصول إلى الخدمات الأساسية. وإضافة إلى ذلك، تشير النتائج إلى أن توفير هذه الخدمات الأساسية الكريمة لا يجذب في جوهره أو يدفع إلى النزوح؛ إنها محض موارد تحافظ على الحياة لبعض السكان الأكثر ضعفًا في سورية.

النيات المستقبلية للأسرة التي تفتقر إلى إمكانية الوصول المجدي

	الانتقال إلى مكان ثالث	البقاء في المكان الحالي	غير مقرر	العودة إلى مكان الأصل
الماء	9	57	31	3
المصرف	9	51	37	3
الكهرباء	10	56	31	3
اجتماعي/ نفسي	11	58	29	2
المدرسة	11	51	35	3
الصحة	11	50	36	3
الشبكة الكهربائية	11	55	30	4
القانوني	10	52	34	4
السوق	12	52	33	3
الوقود	12	52	33	3
المخبز	13	48	35	3

محاولة العودة

محاولات العودة هي حالات تعود فيها العائلات إلى مجتمعها الأصلي لمدة شهر على الأقل، وتنزح مرة أخرى. بالنسبة إلى (24) في المئة من أسر النازحين داخليًا الذين حاولوا العودة، فإن هذه التجارب عادةً تكون محاولات فاشلة، ويُرجّح أنها نتيجة توقعات غير واقعية أو مفرطة في الطموح عن الظروف، تليها عوامل الضغط بعد الوصول، مثل الظروف الأمنية الهشة، أو الافتقار إلى فرص توظيف. العودة غير المستقرة، بحكم تعريفها، تستلزم وجود عمليات نزوح متعددة، وهو ما قد يؤدي إلى استنزاف الموارد وتثبيط العودة في المستقبل.

حوالى (24 في المئة) من جميع النازحين داخليًا قد عاد فرد واحد على الأقل من الأسرة إلى موطنه الأصلي وبقي مدة شهر واحد على الأقل. من بين الأسر التي كان لديها أفراد عائدون، كان متوسط عدد العائدين (1,75) مرة. حاولت نسبة أكبر من الأسر التي تعيلها نساء العودة إلى ديارها (36 في المئة)، مقارنة بنظرائهن من الرجال (23 في المئة).

تتجلى الاختلافات بشكل أكبر بالنسبة إلى الأشخاص النازحين داخل المخيمات. كانت الأسر النازحة في المخيمات قد عادت على الأرجح للتحقق من الظروف في موطنها الأصلي، (37) في المئة، مقارنة بـ(20) في المئة من أولئك الذين خرجوا من المخيمات. إضافة إلى ذلك، فإن (44) في المئة من الأسر التي تعيلها نساء ونزحت في المخيمات قد عادت إلى موطنها الأصلي.

حوالى (36 في المئة) من الأسر التي نزحت من شمال غرب سورية حاولوا العودة، يليهم (25) في المئة من النازحين من جنوب سورية ووسطها، و(16) في المئة من مناطق قوات سوريا الديمقراطية، و(7) في المئة من شمال سورية. يمكن تفسير ارتفاع معدلات محاولات العودة جزئيًا بسبب القرب من مكان المنشأ. يحتفظ شمال غرب سورية وجنوبها ووسطها بأعلى نسبة من النازحين داخل أراضيه، (47) و(52) في المئة على التوالي. في الوقت نفسه، حاول (33) في المئة من النازحين داخليًا في شمال غرب سورية العودة، يليهم (25) في المئة في جنوب ووسط سورية، و(16) في المئة في شمال شرق سورية، و(7) في المئة من النازحين حاليًا في شمال سورية.

محاولات العودة بحسب المناطق

25% من النازحين داخليًا في وسط وجنوب سورية حاولوا العودة بمعدل 1,2 مرة	7% من النازحين داخليًا في شمال سورية حاولوا العودة بمعدل 1,7 مرة	33% من النازحين داخليًا في شمال غرب سورية حاولوا العودة بمعدل 1,9 مرة	16% من النازحين داخليًا في شمال شرق سورية حاولوا العودة بمعدل 1,3 مرة

النزوح بين المناطق

عند عبور الأسرة الحدود بين منطقتهم الأصلية ومكان النزوح، تقلّ احتمالية العودة. يمكن أن تساهم العزلة عن منطقة المنشأ في زيادة الحواجز أمام الوصول إلى الوثائق الرسمية، وهو ما قد يعوق حماية الأصول أو الممتلكات، ويحد من قدرة الأسرة على العودة بأمان إلى ديارها. قد تؤدي عمليات ترسيم الحدود بين الأراضي الأخرى، من ضمن ذلك العلاقات العرقية أو الثقافية أو السياسية، إلى تقويض تصورات الأسرة عن السلامة ونيات الاندماج اللاحقة بدلًا من النزوح.

يمكن أن يؤدي النزوح داخل المنطقة الأصلية نفسها إلى تسهيل حركة العودة، نظرًا إلى القرب والعوائق الأقل نسبيًا التي تحول دون حركة العودة. من بين (3) في المئة من النازحين الذين ينوون العودة، نزح (71) في المئة داخل منطقتهم الأصلية نفسها. في الوقت نفسه، يعتزم (62) في المئة من أولئك الذين نزحوا إلى منطقة خارج مناطقهم الأصلية البقاءَ في موقعهم الحالي حتى العام المقبل، مقارنة بـ (43) في المئة من أولئك الذين نزحوا داخل المنطقة الأصلية نفسها.

حاليًا، ما يقارب نصف النازحين داخليًا (49 في المئة) مشردون داخل المنطقة نفسها التي توجد بها مناطقهم الأصلية (النزوح داخل الإقليم). على الرغم من الاتجاه الوطني، فإن النازحين داخليًا في منطقتهم الأصلية نفسها يشكلون أغلبية النازحين داخليًا في جنوب سورية ووسطها فقط (88 في المئة من إجمالي الأسر النازحة داخليًا). حوالى ربع الأسر (24 في المئة) في شمال شرق سورية هم داخل المنطقة، تليها (11) في المئة من أسر النازحين داخليًا في شمال غرب سورية، و(1) في المئة في شمال سورية.

مستقبل النزوح

يوضح هذا التحقيق حول تاريخ النزوح وظروف النزوح والنيات المستقبلية للنازحين السوريين، بشكل لا لبس فيه، الظروف الأليمة في جميع أنحاء البلاد. أُجبِر أربعة من كل خمسة نازحين داخليًا على النزوح مدة لا تقل عن (5) أعوام، وقليل منهم لديهم احتمالات بالعودة إلى موطنهم الأصلي. ما يقرب من نصف سكان سورية قبل الصراع ما يزالون في حالة نزوح. (6,6) مليون نازح في الخارج، معظمهم في تركيا المجاورة، في حين إن (6,7) مليون نازح في جميع أنحاء سورية [15].

للنازحين الحق في العيش من دون مساعدة تتعلق بنزوحهم، ويجب أن يتمتعوا بحقوقهم الإنسانية من دون تمييز بسبب نزوحهم[16]. ومع ذلك، فإن البطالة المزمنة ونقص المياه وتدمير البنية التحتية الرئيسة واستمرار الصراع، تقوض هذه الحقوق لجميع السوريين، وبخاصة النازحين. لن تتحقق الحلول الدائمة للنازحين، ما دامت ديناميات الصراع مستمرة مع الثغرات في تقديم الخدمات والضعف المرتبط بالنزوح المطوّل. والأهم من ذلك أن هذا البحث يؤكد أيضًا أهمية التوسع إلى ما بعد الاستجابة المادية لمعالجة أوجه قصور رأس المال الأخرى، مثل الاحتياجات الاجتماعية للنازحين داخليًا.

كانت هناك مؤشرات متزايدة على التطبيع مع أطراف الصراع في سورية، حيث تسعى كثير من الدول المضيفة للاجئين السوريين إلى تشجيع العودة[17]. إضافة إلى الفجوات الحرجة في تحقيق حلول دائمة للنازحين داخل سورية، استمرت التقارير عن التعذيب والقمع الوحشي الذي لا يجب إهماله بحق أولئك الذين عادوا من الخارج[18].

كما هو موضح في الرسم البياني أدناه، فإن حوالى (4 من كل 5) نازحين ينحدرون من جنوب سورية ووسطها، ولكن نصف النازحين الحاليين هناك تقريبًا يودون النزوح (49 في المئة)، و(45) في المئة فقط يعتزمون البقاء أو العودة إلى المنطقة. هذا التفاوت الخطر بين مكان الأصل والنيات المستقبلية[19] يمثل فجوة أساسية في التخطيط للعودة إلى الوطن الذي يخطط له أصحاب المصلحة الإقليميين. النيات المستقبلية دليل إضافي على العوائق التي تعوق النازحين داخليًا عن تحقيق حلول دائمة في النزوح. قد

(15) 5 - Figures based on UNHCR https://data2.unhcr.org/en/situations/syria; and HNAP's Baseline, October 2021.

(16) - UNHCR. Durable Solutions. https://www.unhcr.org/en-us/solutions.html

(17) - The policy consequences of Arab state normalization with the Assad regime, MEI, June, 2021, https://www.mei.edu/publications/policy-consequences-arab-state-normalization-assad-regime

(18) - Amnesty International. September 2021. https://www.amnesty.org/en/latest/news/2021/09/syria-jordan-un-led-return-operation-puts-refugees-at-risk-of-abuses-in-syria/

(19) جمعنا النيات المستقبلية بحسب الموقع وفقًا لنية النازحين في العودة إلى مكانهم الأصلي، والذين لم يقرروا بعد ومن ثم يظلون في المستقبل المنظور في موقع النزوح ومن قبل أولئك الذين ينوون الاندماج بدلًا من النزوح. قدمنا أيضًا فئة إضافية لنبين أولئك الذين يرغبون في النزوح إلى موقع ثالث.

يساهم الحرمان المزمن من الموارد المنقذة للحياة في التردد في اتخاذ القرار مستقبلًا، في حين إن أولئك الذين فروا في البداية من الصراع يضطرون الآن إلى النزوح مرات عدة لتأمين موارد اقتصادية كافية لإبقائهم على قيد الحياة.

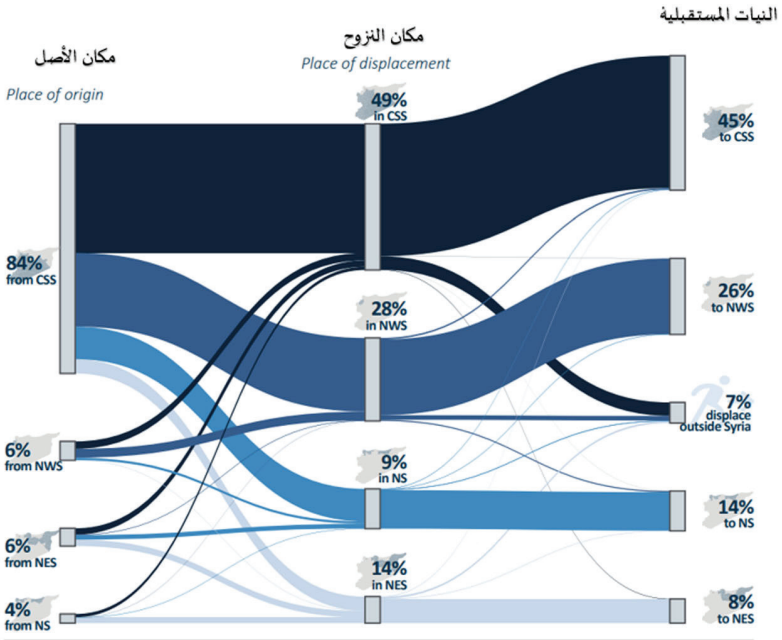

CSS: جنوب سورية ووسطها، NS: شمال سورية، NWS: شمال غرب سورية، NES: شمال شرق سورية

يوضح هذا التقرير أن النازحين ما يزالون يتعرضون لمخاطر السلامة والأمن، إضافة إلى نقاط الضعف المركبة المرتبطة بالنزوح المطوّل. إلى جانب التهديدات الناشئة من الصراع المستمر، هناك دليل واضح على أن النزوح سيستمر، وربما يتأثر بشكل متزايد بالفقر الاقتصادي. كلما طالت مدة النزوح، زاد احتمال مواجهة النازحين للحرمان الاجتماعي والاقتصادي الخطر. على الرغم من رغبات أصحاب المصلحة الإقليميين والمضيفين في تهدئة الصراع وتسهيل العودة إلى الوطن، لا يمكن للأهداف السياسية المتضاربة أن تحل محل الاحتياجات الماسة للسكان على الأرض. مع استمرار وجود فجوات حرجة في الاستجابة للحفاظ على الحياة، ستستمر أنماط النزوح المزمنة، وهو ما يقوّض الوصول إلى الحلول الدائمة لجميع السوريين.

برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية (HNAP) لسورية هو مبادرة تقييم مشتركة للأمم المتحدة، تتعقب حركات النزوح والعودة، وتجري تقييمات متعددة القطاعات، وتراقب الاحتياجات الإنسانية داخل سورية. يُنفّذ برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية، من خلال المنظمات غير الحكومية السورية المحلية، بدعم فني من وكالات الأمم المتحدة.

شكروتقدير

من أجل دعم المجتمع الإنساني في الاستجابة لاحتياجات السكان السوريين النازحين، يُنتج برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية تحديثات وتقارير منتظمة ذات موضوع معين. ولن يكون أيّ من ذلك ممكنًا من دون العمل الجاد لشركائنا المنفذين الذين يجمعون البيانات، وغالبًا ما يكون ذلك في ظروف صعبة للغاية. وإن جهدهم موضع تقدير عميق.

إخلاء مسؤولية

تستند محتويات هذا التقرير إلى البيانات التي جمعها الموظفون الميدانيون باستخدام استبانة. يسعى برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية إلى ضمان أن تكون المعلومات المقدمة دقيقة وحديثة، ولكن من المهم أن تضع في الحسبان أن النتائج والاستنتاجات المبلغ عنها تمثل وجهات نظر وآراء الأسر التي شملها الاستطلاع، ولا يمكن عد برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية مسؤولًا عنها. تشمل التحديات التي يجب وضعها في الحسبان الأشكال القياسية لتحيز المسح، إضافة إلى عقبات جمع البيانات في بيئة ممتلئة بالتحديات.

أبحاث سياسية

أبحاث اجتماعية

أبحاث اقتصادية

أبحاث قانونية

ترجمات

مركز حرمون للدراسات المعاصرة

Harmoon Center for Contemporary Studies

Harmoon ArŞtırmalar Merkezi

Doha, Qatar: Tel. (+974) 44 885 996

Istanbul, Turkey: Tel. +90 (212) 813 32 17 PO.Box: 34055

Tel. +90 (212) 542 04 05

www.harmoon.org